



وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس على مشروع القانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للسنة المالية (2016-2017) ومشروع القانون بربط الميزانية للسنة المالية (2018-2019) للهيئة العامة للطرق والنقل البري وأحاله إلى الحكومة. وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون بشأن الحساب الختامي وربط الميزانية لـ (هيئة الطرق) بموافقة 40 عضواً وعدم موافقة أربعة أعضاء من إجمالي الحضور وعددهم 44 عضواً. واستناداً إلى تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن الحساب الختامي للهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية (2016-2017) فقد بلغت الإيرادات الفعلية 543 ديناراً كويتياً فيما بلغت المصروفات 595.931 ديناراً. ووفقاً لتقرير (الميزانيات) البرلمانية 'ترحل الخسائر الناتجة لزيادة المصروفات عن الإيرادات البالغة 595.387 ديناراً كخسائر مرحلة ضمن رأس مال الهيئة الممول من الميزانية العامة للدولة'. وبسبب مشروع القانون بربط ميزانية (هيئة الطرق) للسنة المالية (2018-2019) جاء في المادة الأولى من تقرير لجنة (الميزانيات) البرلمانية 'تقدر الإيرادات بميزانية (هيئة الطرق) للسنة المالية (2018-2019) بمبلغ 130 ألف دينار. في حين ذكرت المادة الثانية على أن المصروفات بميزانية (هيئة الطرق) للسنة المالية (2018-2019) تقدر بحوالي 13.236 مليون دينار. على أن 'ترحل الخسائر الناتجة عن زيادة المصروفات المقدره عن الإيرادات المقدره بميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية (2018-2019) والبالغة 13.106 مليون دينار كخسائر مرحلة ضمن رأس مال الهيئة الممول من الميزانية العامة للدولة للسنة المالية (2018-2019)'. وإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: ماضي الهاجري - سامح عبد الحفيظ - سلطان العبدان - بدر السهيل

## إقرار «الإنفاق الرأسمالي» وميزانية هيئة الطرق

وعندما ننظر إلى الباب الأول الذي تقديرته 11 مليار دينار وتطور من 385 مليوناً والقانون نفسه يطبق على الباب الأول ونحن بحاجة إلى وثيقة من الحكومة. قضية التفاوت بين الجهات الحكومية والكوادر التابعة لها، هناك تفاوت كبير ورهيب بين الجهات الحكومية يجب أن نتوقف عندها.

أين يا وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء «بيض الصعو» ابن البديل الاستراتيجي؟ فهو مهم جداً يجب التوقف عندها. قضية تضخم الجهاز التنفيذي للدولة، لدينا 110 جهة حكومية، 31 جهة الوزارات والإدارات الحكومية 20 جهة ملحقه و15 جهة مستقلة وبرامج مجلس الوزراء 7 برامج إضافة إلى 18 مكتباً، ولجان عليا تتبع مجلس الوزراء و19 تتبع المجالس واللجان العليا، وأضف إلى ذلك التداخل في الاختصاصات والشبكات، وستأتي ميزانية هيئة النقل وسترون كمية التشابك والتداخل بينها وبين بعض الجهات الحكومية. وزارات تم تفكيك قطاعاتها إلى جهات مما يحتم إلغاءها، هيئة الزراعة في 2006 كانت تتبع البلدية وفي 2013 كانت تتبع وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وفي 2014 وزير النفط وفي 2015 دبت للبلدية، وفي 2018 ذهبت إلى وزير الإعلام، فما علاقة الإعلام بالزراعة، مع احترامنا وتقديرنا للأخ وزير الإعلام «كانها جمرة وكل من يحذفها للأخر».

● وزير المالية نايف الجحرف: أشكر إقرار لجنة الميزانية تقديرات توجيه قبل باقي بنود الميزانية لتسريع الإنجاز.

حساب العهد من الملفات المهمة وتلعبها، وكان هناك اجتماع خاص مع اللجنة منذ لعدة ساعات استعرض كل إجراءات الحكومة لمعالجة هذا الملف، واليوم اعتدنا أننا استطعنا معالجة 700 مليون دينار في هذا الحساب. لا نستطيع أن نعالج معظم هذا الملف لأنه تراكمات 1993 إلى اليوم. مرسوم أعداد الميزانية عمره 40 سنة وهناك فريق قانوني وطني يكف على إعادة وصياغة هذا المرسوم ويأتي في الدور المقبل ليكون هناك رقابة على إعداد الميزانية، وسيتبع ذلك إعادة هيكلة وزارة المالية بدءاً من مرسوم إنشائها، هذه إجراءات نقوم بها والاخوان في اللجنة على اطلاع بهذا الموضوع.

وبخصوص مستحقات الحكومة وجزء منها موجود في نزاعات قضائية، واستحقاقات لموظفين واستحقاقات على جهات أخرى.

وحرصين على تحصيل كل مستحقات الحكومة وفقاً للإجراءات القانونية التي تحكم هذا العمل.

● عدنان عبدالصمد: نريد علاجاً وحلاً، نأمل ذلك، وأؤكد أن من يرغب في استجواب أي وزير هناك مجال ليذهب إلى تقارير ديوان المحاسبة ويأخذ «الفرصة»، لسنا ممن يقتصد بالأخطاء أو الغفرت، وتعاون مع الحكومة لكن كثيراً من الجهات يفترض ألا يكون لها وجود.

● صفاء الهاشم: تحية لوفد الأمانة العامة لمجلس النواب البحريني الموجود اليوم للاطلاع على المصيبة الإلكترونية، فأهلاً ومرحباً.

● محمد الدلال: نبارك للأمير وولي العهد والشعب الكويتي حلول شهر رمضان، كل الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء لجنة الميزانيات.

عندما أصرينا على عرض الحكومة رؤيتها الاستراتيجية والمسماة الوثيقة الاقتصادية، حتى تعرف كيف تدير الدولة أملاً وتوظيفها.

ما نراه أن هناك تكراراً للملاحظات والمخالفات التي تسطرها الأجهزة الرقابية، كيف نرتاح وهناك تجاوز لإبواب الميزانية، كيف نتحقق من رؤية التنمية المستدامة؟

كيف تستقيم وعود الحكومة بتنزيل العجز وكسمة الإنفاق والهدر، هناك تناقض بين الرؤية والطموح والخطط والواقع.

سعر النفط متقلب، النقاش اليوم في هذا التقرير تحديداً مهم جداً، لدينا مشكلة تتعلق بالتعامل مع الأجهزة الرقابية، وهناك عدم ارتياح وضيق نفس في التعامل مع الأجهزة الرقابية وهناك مشاريع معلقة بين ديوان المحاسبة والحكومة مثل شركة المشروعات السياحية، هذه القضايا يجب أن تكون تعاملها وفق رؤية واضحة.

ديوان المحاسبة قال إذا اختلفت الجهة مع الديوان يذهب إلى مجلس الوزراء وتطورت إلى العرض على لجان برلمانية متخصصة، وذلك في إحدى الدورات الأخرى.

وهناك ضعف بالتنسيق بين الأجهزة الحكومية المرتبطة بالأحوال ومشكلتنا بالإدارة لشؤون خطة البلد.

وهيئة الفرق والنقل البري أصبح وجودها ضرورياً جداً، وهناك عرقلة وأن ترى بعض الضغوط التي تحاول عرقلة عمل الهيئة ويجب إعادة النظر في الإدارة التنفيذية لمشاريعنا.

● عدنان عبدالصمد: ديوان المحاسبة

بالدولة وبداناً من السنة الماضية أن تبدأ مناقشة الختامي بالسنة المالية (2016-2017) (هيئة الطرق) بموافقة 40 عضواً وعدم موافقة أربعة أعضاء من إجمالي الحضور وعددهم 44 عضواً. واستناداً إلى تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن الحساب الختامي للهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية (2016-2017) فقد بلغت الإيرادات الفعلية 543 ديناراً كويتياً فيما بلغت المصروفات 595.931 ديناراً. ووفقاً لتقرير (الميزانيات) البرلمانية 'ترحل الخسائر الناتجة لزيادة المصروفات عن الإيرادات البالغة 595.387 ديناراً كخسائر مرحلة ضمن رأس مال الهيئة الممول من الميزانية العامة للدولة'. وبسبب مشروع القانون بربط ميزانية (هيئة الطرق) للسنة المالية (2018-2019) جاء في المادة الأولى من تقرير لجنة (الميزانيات) البرلمانية 'تقدر الإيرادات بميزانية (هيئة الطرق) للسنة المالية (2018-2019) بمبلغ 130 ألف دينار. في حين ذكرت المادة الثانية على أن المصروفات بميزانية (هيئة الطرق) للسنة المالية (2018-2019) تقدر بحوالي 13.236 مليون دينار. على أن 'ترحل الخسائر الناتجة عن زيادة المصروفات المقدره عن الإيرادات المقدره بميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية (2018-2019) والبالغة 13.106 مليون دينار كخسائر مرحلة ضمن رأس مال الهيئة الممول من الميزانية العامة للدولة للسنة المالية (2018-2019)'. وإلى التفاصيل:

بالدولة وبداناً من السنة الماضية أن تبدأ مناقشة الختامي بالسنة المالية (2016-2017) (هيئة الطرق) بموافقة 40 عضواً وعدم موافقة أربعة أعضاء من إجمالي الحضور وعددهم 44 عضواً. واستناداً إلى تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن الحساب الختامي للهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية (2016-2017) فقد بلغت الإيرادات الفعلية 543 ديناراً كويتياً فيما بلغت المصروفات 595.931 ديناراً. ووفقاً لتقرير (الميزانيات) البرلمانية 'ترحل الخسائر الناتجة لزيادة المصروفات عن الإيرادات البالغة 595.387 ديناراً كخسائر مرحلة ضمن رأس مال الهيئة الممول من الميزانية العامة للدولة'. وبسبب مشروع القانون بربط ميزانية (هيئة الطرق) للسنة المالية (2018-2019) جاء في المادة الأولى من تقرير لجنة (الميزانيات) البرلمانية 'تقدر الإيرادات بميزانية (هيئة الطرق) للسنة المالية (2018-2019) بمبلغ 130 ألف دينار. في حين ذكرت المادة الثانية على أن المصروفات بميزانية (هيئة الطرق) للسنة المالية (2018-2019) تقدر بحوالي 13.236 مليون دينار. على أن 'ترحل الخسائر الناتجة عن زيادة المصروفات المقدره عن الإيرادات المقدره بميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية (2018-2019) والبالغة 13.106 مليون دينار كخسائر مرحلة ضمن رأس مال الهيئة الممول من الميزانية العامة للدولة للسنة المالية (2018-2019)'. وإلى التفاصيل:



علي الدقباسي



م. بخت الرشيد



عبدالهوايب البابطين



سعدون حماد

بالدولة وبداناً من السنة الماضية أن تبدأ مناقشة الختامي بالسنة المالية (2016-2017) (هيئة الطرق) بموافقة 40 عضواً وعدم موافقة أربعة أعضاء من إجمالي الحضور وعددهم 44 عضواً. واستناداً إلى تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن الحساب الختامي للهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية (2016-2017) فقد بلغت الإيرادات الفعلية 543 ديناراً كويتياً فيما بلغت المصروفات 595.931 ديناراً. ووفقاً لتقرير (الميزانيات) البرلمانية 'ترحل الخسائر الناتجة لزيادة المصروفات عن الإيرادات البالغة 595.387 ديناراً كخسائر مرحلة ضمن رأس مال الهيئة الممول من الميزانية العامة للدولة'. وبسبب مشروع القانون بربط ميزانية (هيئة الطرق) للسنة المالية (2018-2019) جاء في المادة الأولى من تقرير لجنة (الميزانيات) البرلمانية 'تقدر الإيرادات بميزانية (هيئة الطرق) للسنة المالية (2018-2019) بمبلغ 130 ألف دينار. في حين ذكرت المادة الثانية على أن المصروفات بميزانية (هيئة الطرق) للسنة المالية (2018-2019) تقدر بحوالي 13.236 مليون دينار. على أن 'ترحل الخسائر الناتجة عن زيادة المصروفات المقدره عن الإيرادات المقدره بميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية (2018-2019) والبالغة 13.106 مليون دينار كخسائر مرحلة ضمن رأس مال الهيئة الممول من الميزانية العامة للدولة للسنة المالية (2018-2019)'. وإلى التفاصيل:

بالدولة وبداناً من السنة الماضية أن تبدأ مناقشة الختامي بالسنة المالية (2016-2017) (هيئة الطرق) بموافقة 40 عضواً وعدم موافقة أربعة أعضاء من إجمالي الحضور وعددهم 44 عضواً. واستناداً إلى تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن الحساب الختامي للهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية (2016-2017) فقد بلغت الإيرادات الفعلية 543 ديناراً كويتياً فيما بلغت المصروفات 595.931 ديناراً. ووفقاً لتقرير (الميزانيات) البرلمانية 'ترحل الخسائر الناتجة لزيادة المصروفات عن الإيرادات البالغة 595.387 ديناراً كخسائر مرحلة ضمن رأس مال الهيئة الممول من الميزانية العامة للدولة'. وبسبب مشروع القانون بربط ميزانية (هيئة الطرق) للسنة المالية (2018-2019) جاء في المادة الأولى من تقرير لجنة (الميزانيات) البرلمانية 'تقدر الإيرادات بميزانية (هيئة الطرق) للسنة المالية (2018-2019) بمبلغ 130 ألف دينار. في حين ذكرت المادة الثانية على أن المصروفات بميزانية (هيئة الطرق) للسنة المالية (2018-2019) تقدر بحوالي 13.236 مليون دينار. على أن 'ترحل الخسائر الناتجة عن زيادة المصروفات المقدره عن الإيرادات المقدره بميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية (2018-2019) والبالغة 13.106 مليون دينار كخسائر مرحلة ضمن رأس مال الهيئة الممول من الميزانية العامة للدولة للسنة المالية (2018-2019)'. وإلى التفاصيل:



د. عادل الدميخى مترشاً الجلسة وبجانبه يوسف الفضالة وخالد الروضان ويبدو علام الكندري



خلف الدميخى وعمد الطبطيني ومحمد الجبري



الشيخ د. باسل الصباح وم. حسام الرومي ومحمد الجبري



د. عبدالكريم الكندري ود. خليل عبدالله خلال الجلسة



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وصفاء الهاشم وم. محمد الهدية ويوسف الفضالة على المنصة (هاني الشمرى)

الميزانية 2018/2019 للهيئة العامة للطرق والنقل البري. ● عدنان عبدالصمد (مقرر لجنة الميزانيات) لدينا تقرير عن المشاريع الخاصة

(شراء الأصول غير المتداولة) الواردة في مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2019. 2 - الحساب الختامي 2017/2018

الأربع والوزيرات.

تقارير لجنة الميزانيات

1- اعتماد تقديرات توجيه 3- النفقات الرأسمالية - الباب الثاني

الدلال: ضعف في

التنسيق بين الأجهزة

الحكومية المرتبطة

بالإحلال وضغوط

تمارس لعرقلة عمل

هيئة الطرق

نايف الجحرف (وزير المالية):

وعدت سيد عدنان بمراجعة الإيجابية

والتسامح مع الأرقام، وهناك حكم

محكمة دستورية يحدد ضوابط السؤال

البرلماني، وسننظر فيما ذكره ونناكد

أن تكون الإجابة شاملة ودقيقة لسيد

عدنان ولكل أعضاء مجلس الأمة.

● عدنان عبدالصمد: نفس الحكومة

ونفس الشركة التي قالت غير دستوري

جاوبت على نفس السؤال للنايب

آخر، الحكم الدستوري لا يشمل هذه

القضايا، وقلت إن هذه الإجابة منقوصة.

عندما وضعت الإعلان بيننا 16 شخصاً

قبل الإعلان ثم وضعت الإعلان،

قضية التوظيف مشكلة في كثير من

المؤسسات الحكومية لعب.

● سؤال النايب عبدالهوايب البابطين:

واحد من الأسئلة صار له ستة ونصف

السئلة ومن غير المعقول مناقشة

أسئلة صار لها ستة ونصف وأتمنى

أن تكون هناك آلية حقيقية لمناقشة

تلك الأسئلة، يخدم المصلحة العامة

ويختصر الوقت.

● سؤال رياض العدساني لوزير

الإسكان والخدمات.

● رياض العدساني: الحالة المالية

منتعشة، والحكومة لديها توجه

بالاقتراض، ولدينا أرباح محتجزة

بقيمة 20 مليار دولار، وعندنا احتياطي

لأجيبال القادمة بقيمة 10٪، أرباح

الاحتياطي.

● مؤسسة الموانئ حولوا جزءاً من

أرباحهم لميزانية الدولة وأيضاً

المؤسسات الأخرى يفترض أن تلتزم،

لكي نتفادي القرض الذي قيمته 25

ملياراً، ولدينا أرباح محتجزة قيمتها

20 ملياراً.

● وزيرة الخدمات والإسكان: أؤكد

أنه فيما يتعلق بتمويل أرباح الموانئ

للخزينة العامة تم تحويل 180 مليوناً في

2008/2009، وفي 2015/2016 بقيمة 43

مليوناً، وفيما يتعلق بـ 2017/2018 أخذ

مجلس إدارة الموانئ قراراً بالاحتفاظ بـ

15٪ من الأرباح وإحالة 85٪ إلى الخزينة

العامة وكانت 85 مليوناً، وأنفقنا على

التحقيق في الجوانب التي لم ترحل إلى

القضاء والجانب القضائي منظور أمام

القضاء وابتظار الأحكام النهائية.

● خليل عبدالله: آلية التعامل مع

الأسئلة البرلمانية غير جيدة، اقترح

على مكتب المجلس ضبط الأمور، صار

لي 6 أشهر أريد الرد على الجواب الذي

أتاني.

● عبدالله فهاد: هذه أسئلة مضي عليها

سنة وصار عليها أكثر من استجواب

وكل هذه الأسئلة قديمة ومنذ دور

الانقضاء الماضي وتم طرح النقطة في

بعض الاستجوابات، فلماذا أن نتعدّل

آلية التعامل مع الأسئلة.

● صفاء الهاشم: تطالب بزيادة الوقت

المخصص للرد على الأسئلة.

● محمد الدلال: لا بد أن تكون هناك

آلية جديدة، فعلى مكتب المجلس أن

يقدم للمجلس الآلية العملية للرد على

الأسئلة البرلمانية، ووفقاً للأخوة لا بد من

التعامل مع الأسئلة بشكل أكثر تنظيماً.

● عدنان عبدالصمد: قضية زيادة

نصف الساعة المحددة للأسئلة هذا

نص باللائحة ولا يمكن تغييره.

● عبدالله الرومي: اقترح أن تكون

هناك جلسات خاصة لمناقشة والرد

على أجوبة الوزراء.

● مبارك الجحرف: المادة 124 تنص

على أن الإجابة يجب أن تكون شفاهة

وتودع كتابية فيما بين أوار الانقضاء،

ولكل وزير فترة معينة، وما يحدث الآن

هو خطأ في تطبيق اللائحة.

● صفاء الهاشم: أوجه تحية إلى المرأة

الكويتية العظيمة وتحية لكل أم وأخت

ولكل كويتية مجتهدة وكل كويتية في

الخارج والرواد الأوائل وتحية للنايبات



د. حامد العازمي



د. عبدالكريم الكندري



محمد الجبري وعبدالله فهاد



حمدان العازمي





م. عادل الخرافي



محمد هايف



تامر السويط



عبدالله الرومي

# دعوات نيابية لتعديل اللائحة بشأن آلية مناقشة الأسئلة البرلمانية والردود عليها



عبدالله فهاد



د. تawfiق الجرحف



م. محمد الهدي



د. جئان بوشيري



تawfiق المراد



أنس المصالح



د. خليل عبدالله



صفاء الهاشم

الناس لا تشعر بهذه المشاريع لأن هناك اختلالاً بالرقم والجهات المستحوذة وعلية «الشيكو» مسيطرة على من ينفذ الخطط والمناقص الحدودية شيء لا يليق بالدولة.

والبنية التحتية متهاكلة وماذا يقع جسر معلق وهناك مبان متهترئة ولا توجد خارطة طريق لتنفيذ مثل هذه المشاريع، وهيئة الطرق بدأت بالعمل واضحا للعيان كيف الصوت الواحد عزز كل التعصبات الموجودة، وأدعو لإقرار قانون انتخابي جديد.

عبدالله فهاد: ما يحصل دليل على تخطيط الإدارة الحكومية و5 جهات هي الأكثر استحوذاً على هذه المشاريع لذلك الكويت.

حقيقية وهذا ما حصل في عقب «عافية» ويجب حجب مثل هذه الشركات ويجب حجب أسماء المؤسسين ولكن لا يمكن الفصل بين الوضع السياسي والميزانيات والصوت الواحد الذي خرج بمرسوم ضرورة وما حصل بالشهر الماضي برز قانون ديوان المحاسبة ويجب أن تكون هناك رقابة مالية بالإضافة إلى رقابة ديوان المحاسبة.

عبدالله فهاد: ما يحصل دليل على تخطيط الإدارة الحكومية و5 جهات هي الأكثر استحوذاً على هذه المشاريع لذلك الكويت.

وليس آخر مشروع. هناك عصابات تريد الانتقام من المهندس الشريف أحمد الحصان.

الدمخي «ميرانيات»: هناك خلاف حول قضية هيئة الطرق.

الباطين: تحدثت عن الهيئة لأن نحن ضدها لأن الحكومة عاجزة عن تنفيذ القانون والداخلية رافضة تنقل لها.

عبدالله الباطين: الأخ الرومي وهو إجراء قانوني عليه علامة استفهام والحل في تعديل تشريعي وهناك حادثة تتكرر باعطاء أسعار غير

القيمة المضافة هو إقرار بعدم التعاون مع الحكومة. سوف صوت بالرفض على هذا التقرير لسببين الأول الديوان الاميري ما علاقته بتنفيذ المشاريع وهو من نفذ مستشفى الجهراء، وكذلك قضية مستشفى جابر. هذا اعتراف باننا لا يوجد لدينا حكومة، المستشفيات من اختصاص وزارة الصحة وليس الديوان الاميري، لماذا مستشفى الجهراء حكومية لم تزود الهيئة بأشخاصها حتى لا تعمل وأريد أن أبن أن هناك أموراً تحصل ضد الشخص الشريف المهندس أحمد الحصان.

قانون مهم ومدرج على جدول أعمال المجلس يتصل بتعديل الدوائر الانتخابية ولا سوف ترون كثيراً من الناس يشعرون بالاحقار لأن تنفيذهم أمام الدولة غير متساو، الناس تعتقد أنهم ليسوا متساوين أمام الدولة إذا كنت حكومتنا جادة في بسط العدالة فعليها تعديل النظام الانتخابي. لدى الحكومة الفرصة لم يد التعاون من خلال عدم رد قانون خفض سن التعاون، ولن يكون هناك عدل وتكافؤ فرص ما لم يتعدل النظام الانتخابي.

سعدون حماد: نحن نناقش ميزانيات يفترض أن نتكلم من أرقام وما نلاحظه هو نقاش عام.

هيئة النقل، قالوا أنه تم نقل 500 مليون دينار إلى وزار الأشغال، وقدموا الإخوان اقتراحاً بالغا هيئة النقل.

لأن هيئة خبطة فيما يخص الاختصاصات، فلا داعي للتوسع في إنشاء الهيئات.

أسماء الشاهين: حرص الدستور والدساتير السابقة تضمنت حق الشعب في الرقابة على أمواله وفي 1938 أيضاً نص على حق الشعب في الرقابة وقرر هذا الحق الديمقراطي للشعب، وستناقش الميزانيات واحدة واحدة شهر ونصف الشهر أبداً من مخصصات رئيس الدولة إلى أصغر ميزانية.

تتميز بتوجه لجنة الميزانيات بالبدء في التفاتت الأسئلة إنشاء المشاريع الكبرى ولا تتعلم فهو توجه حميد للجنة الميزانيات.

اتفق على استغراب خلو هذه المشاريع من المشاريع الانتخابية بين المشاريع التي ستخلق وظائف ونحوها افتتاح ميني طيران الجزيرة الجديد، ولكن أين المشاريع الانتخابية؟

في 14 موضوعاً خلافاً بين الحكومة وديوان المحاسبة وفعوا إلى مجلس الوزراء واصطف المجلس جانب الوزراء وهذه كانت محل استغراب، ويجب تعديل التشريع لإعطاء الديوان الحق في وقف هذه الأمور.

بعض الموظفين في الديوان الاميري سيستعملون استغلال الوظيفة وبسبب ذلك يستعملون التشريع في الديوان الاميري وحتى جاء في المرتبة السادسة في التفاتت تم دفع مبلغ 217 ألفاً للسيارة الواحدة من 19 سيارة في الديوان الاميري وبنفاقاً بملاحظة ديوان المحاسبة أن هذه الترسية تمت بالامر المباشر ودون التفاوض مع اللجنة الموردة.

عبدالله الباطين: لا يمكن فصل الوضع السياسي عن الوضع الاقتصادي عما ناقشه اليوم في الميزانيات، فلعل ما حدث في جلسة الاستجوابات أدت إلى طرح عنصري فتوى قبلي وهو انعكاس لما أتى من نتائج الصوت الواحد ولذلك قدم طلب امس بالنظر في قوانين الانتخابات.

هذا المكان هو مكان يجب فيه أن نتحدث عن أمور فنية بحثة بعيداً عن التحزب والفتوية والعنصرية ويجب علينا أن نبتعد عن كل الحسابات الأخرى وسبب الصوت الواحد قد ظهر على الصوت الواحد.

نتحدث عن 200 مليون من حساب العهد وما الذي أوصل الحساب إلى 6 مليارات. هذا يعني عدم التزام الوزراء بالسياسات العامة، لا يمكن أن نفضل كل تلك الأمور عن بعضها، في الاستجواب السابق سجلت عدم التعاون مع سمو رئيس الوزراء وهو ما سوف استمر فيه ما لم نعدل السياسات.

بالنسبة للمضارب، قدموا للشعب الكويتي حتى يقدم لكم. غير ذلك لن يكون الأمر مقبولاً أبداً وتحديداً فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة، وسبق أن صرحنا سابقاً أن إقرار ضريبة

محمد الهدي: نتحدث عن رؤية الحكومة وما نتطلع له من تطور وهذا كلام إنساني والواقع يختلف عن هذا الأمر وما حصل بانتخابات المجلس البلدي ومرسوم الدوائر ظلم كذلك الأمور ورست مفاهيم ومبادئ نحاول تجنبها وما يحصل من ديوان المحاسبة على الاعتراض على بعض المشاريع وللجوء إلى مجلس الوزراء وهو جهة غير حيادية وكل الموضوع تم الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء، وبالتالي مجلس الوزراء يأخذ رأي الهيئة التابعة له.

والهدف الأساسي من إنشاء الهيئات فهد التشاك بالاختصاصات وهيئة الطرق أنشئت من أربع سنوات وحتى اليوم لم يتم نقل إلا قطاع الطرق في وزارة الأشغال والبلدية والداخلية والمواصلات لديهم اعتراض حول هذا الأمر وهناك خلاف بين وزير الأشغال وهيئة الطرق وهذا خلاف ولا يمكن أن الهيئة تعمل بهذا الشكل والسؤال لماذا أنشئت هذه الهيئة، والفكرة لدى الحكومة وهي حكومة تشفي على البركة وحتى ميزانية الهيئة في وزارة الأشغال وما يحصل الآن غير صحيح.

أنس المصالح: إزالة أي ليس ذكر من النواب إن هناك مشروع وافق عليها مجلس الوزراء، وأؤكد أن ما رفع مجلس الوزراء 41 مناقصة، وما تمت الموافقة عليه 9 مناقصات فقط، واليه مناقشة المشروع واضحة والخلاف مع ديوان المحاسبة يحال إلى لجنة فنية تسمى لجنة حسم الخلاف والديوان لاسف يعتذر عن الحضور.

محمد الهدي: كلام الوزير المصالح غير صحيح وهي 14 مشروعاً تمت الموافقة عليها وتمثل 9 جهات لا 41.

أنس المصالح: 9 مشاريع فقط تمت الموافقة عليها من أصل هذه المشاريع، وسأزود النائب بتقرير فني حول ذلك اعتماداً تقديراً توصية (3):

المصروفات 3 مليارات و278 مليوناً و372.

(موافقة عامة) هيئة الطرق الإيرادات 130 ألفاً.

المصروفات 13 مليوناً و86 ألف دينار. مجلس الوزراء بعيد مشروع قصر العدل وهدية الشهيد الذين لم يكونوا مدرجين ضمن مشاريع الديوان الآن تم إرجاعها مع التعهد بأن تكون آخر مشاريع الديوان.

وحتى التصويت نداء بالإسم على الميزانية والحساب الختامي للهيئة العامة للطرق والنقل البري وكانت النتيجة كالتالي:

الحضور، 44، موافقة 40، عدم موافقة 4، موافقة ويحال إلى الحكومة.

مرزوق الغانم: نشكر رئيس وأعضاء لجنة الميزانيات، وأتكرم أخذت موافقة المجلس على تعديل جلسات بدء الجلسات.

قدماً الجلسة 12 و6/13 إلى جلسة 28 مايو 31 مايو 28 جلسة خاصة 29 عادية 30 عادية 31 مايو خاصة كل عام وأنتم بخير، الجلسات في رمضان تبدأ الساعة 12 بعد صلاة الظهر.

عبدالله المصالح: أتقدم لكم وزملائي أعضاء اللجنة على الدعم الذي كنا نلقاه في لجنة الميزانيات، وميزانية مؤسسة البترول لم تات إلى الآن ونأمل الله.

بخيت الرشيد: بيوم الاثنين سوف يعتمدها مجلس الوزراء وترفع للمجلس.

الرئيس الغانم: ترفع الجلسة إلى الساعة 12 من ظهر يوم الاثنين 28 مايو، مبارك عليكم الشهر، وكل عام وأنتم بخير.



م. حسام الرومي



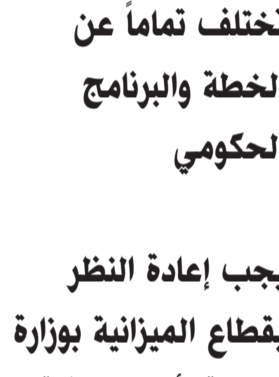
د. فهد الغصبي



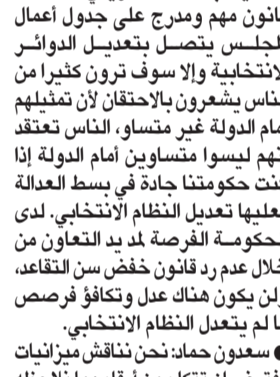
شاديق الموزيري



أنس المصالح وسعد الخنفور



أنس المصالح وسعد الخنفور



أنس المصالح وسعد الخنفور

جانب من جلسة أمس



يوسف القضاة



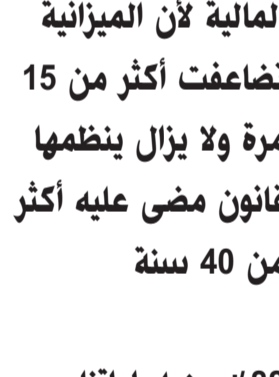
د. خليل عبدالله



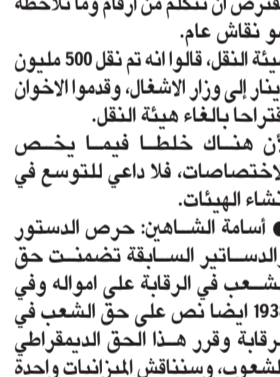
د. خليل عبدالله



عادل الخرافي



عادل الخرافي



عادل الخرافي

عبدالله الباطين: لا يمكن فصل الوضع السياسي عن الوضع الاقتصادي عما ناقشه اليوم في الميزانيات، فلعل ما حدث في جلسة الاستجوابات أدت إلى طرح عنصري فتوى قبلي وهو انعكاس لما أتى من نتائج الصوت الواحد ولذلك قدم طلب امس بالنظر في قوانين الانتخابات.

هذا المكان هو مكان يجب فيه أن نتحدث عن أمور فنية بحثة بعيداً عن التحزب والفتوية والعنصرية ويجب علينا أن نبتعد عن كل الحسابات الأخرى وسبب الصوت الواحد قد ظهر على الصوت الواحد.

نتحدث عن 200 مليون من حساب العهد وما الذي أوصل الحساب إلى 6 مليارات. هذا يعني عدم التزام الوزراء بالسياسات العامة، لا يمكن أن نفضل كل تلك الأمور عن بعضها، في الاستجواب السابق سجلت عدم التعاون مع سمو رئيس الوزراء وهو ما سوف استمر فيه ما لم نعدل السياسات.

بالنسبة للمضارب، قدموا للشعب الكويتي حتى يقدم لكم. غير ذلك لن يكون الأمر مقبولاً أبداً وتحديداً فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة، وسبق أن صرحنا سابقاً أن إقرار ضريبة



عادل الخرافي



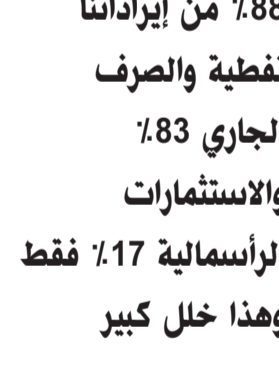
عادل الخرافي



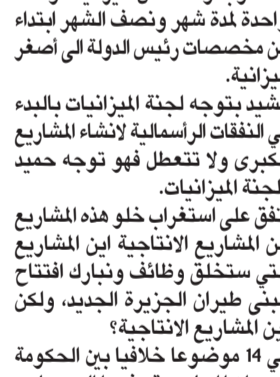
عادل الخرافي



عادل الخرافي



عادل الخرافي

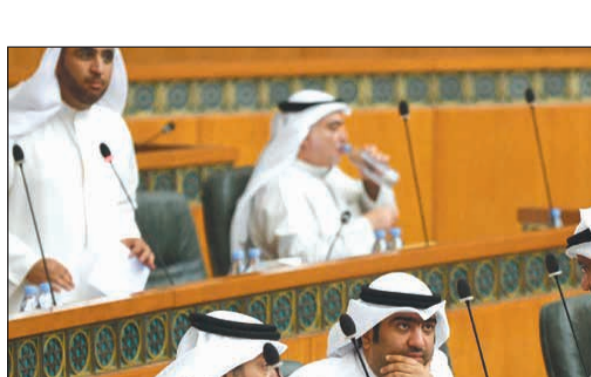


عادل الخرافي

وزير المالية: استطعنا معالجة 700 مليون من حساب العهد وحريصون على تحصيل كل مستحقات الحكومة وفقاً للإجراءات القانونية



عادل الخرافي



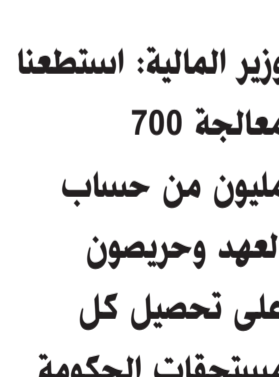
عادل الخرافي



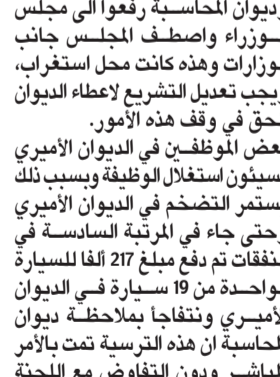
عادل الخرافي



عادل الخرافي



عادل الخرافي



عادل الخرافي

هناك فريق يعكف على إعادة وصياغة مرسوم إعداد الميزانية الذي مضى عليه 40 عاماً ويأتي في دور الانقراض المقبل وستتبعه إعادة هيكلة وزارة المالية



عادل الخرافي



عادل الخرافي



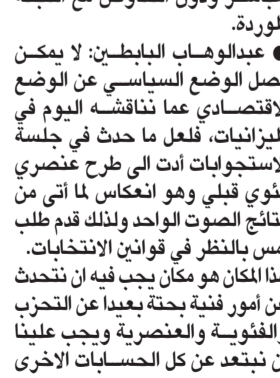
عادل الخرافي



عادل الخرافي



عادل الخرافي



عادل الخرافي

يوسف القضاة وسعود الشويهر ود. خليل عبدالله



يوسف القضاة



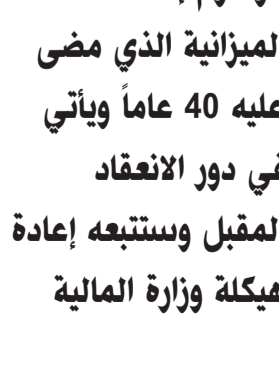
يوسف القضاة



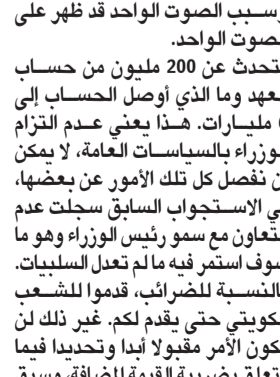
يوسف القضاة



يوسف القضاة



يوسف القضاة



يوسف القضاة